

Distr.: General
4 October 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية،

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

المنع

التقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"

مذكرة من الأمانة

ملخص

تقدم هذه المذكرة ملخصاً للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته، والتعاون الدولي، وسبل تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد ومكافحته، تماشياً مع القرار 3/9 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

* CAC/COSP/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

241023 241023 V.23-18938 (A)



أولاً- مقدمة

- 1- في الفقرة 21 من قرار المؤتمر 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"، طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة أن تقدم، في حدود الموارد المتاحة، تقريرا إلى هيئات المؤتمر الفرعية ذات الصلة عن تنفيذ هذا القرار. وفي هذا الصدد، أُدرج موضوع تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته في المناقشات التي أُجريت خلال الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد (الفريق العامل المعني بمنع الفساد)، الذي عُقد في فيينا في الفترة من 14 إلى 16 حزيران/يونيه 2023. وتيسيرا لمناقشات الفريق العامل، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية عن هذا الموضوع (CAC/COSP/WG.4/2023/4) بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من الحكومات ردا على المذكرتين الشفويتين الصادرتين عن الأمانة في 19 كانون الثاني/يناير و 20 شباط/فبراير 2023.
- 2- وفي نفس الفقرة من ذلك القرار، طلب المؤتمر أيضا إلى الأمانة أن تقدم، في حدود الموارد المتاحة، تقريرا إلى المؤتمر في دورته العاشرة عن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته، والتعاون الدولي، وسبل تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد ومكافحته.
- 3- وبناء على ما تقدم، أُعدت هذه المذكرة بالاستناد إلى ما قدمته الحكومات من معلومات تتعلق بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وبالتعاون الدولي، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ردا على مذكرتين شفويتين من الأمانة في 19 كانون الثاني/يناير و 20 شباط/فبراير 2023، ومذكرة شفوية إضافية من الأمانة في 19 تموز/يوليه 2023. وحتى 19 أيلول/سبتمبر 2023، كانت قد وردت ردود من 57 دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، هي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تايلند، تشاد، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كندا، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، ميانمار، ناميبيا، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان. وتلقت الأمانة أيضا ردا من الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي.
- 4- وقد أتاحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة الدول الأطراف المعنية، على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب⁽¹⁾)، وأُدمجت في الصفحة الشبكية المخصصة للتجميع المواضيع التي أنشأتها الأمانة وتتعلّق بها.
- 5- وتقدم هذه المذكرة ملخصا للمعلومات المقدمة من هذه الدول الأطراف.

(1) الرابط الشبكي: www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session14.html.

ثانياً - التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف والأنشطة التي اضطلعت بها الهيئات الفرعية للمؤتمر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذًا للقرار 3/9

ألف - الخلفية المواضيعية

6- تجسد المادة 9 من اتفاقية مكافحة الفساد أهمية النزاهة في مجال المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية كوسيلة لمنع الفساد ومكافحته. وتتص الفقره 2 من تلك المادة على تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتشمل هذه التدابير إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية، والإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في الوقت المناسب، ونظاماً يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة، ونظاماً فعالة وكفؤة لتدبير المخاطر وللمراقبة الداخلية، وأحكاماً بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية.

7- ويمثل إنشاء نظام لإدارة الأموال العمومية يتسم بالعدالة والشفافية والحياد شرطاً أساسياً لكفاءة الإنفاق الحكومي ولتحقيق الفعالية في توفير الخدمات العمومية، مع منع الفساد. وتجسد المادة 10 من الاتفاقية أهمية إبقاء الجمهور على اطلاع، وهو ما يقتضي من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بسبل منها وضع إجراءات أو لوائح فعالة تمكّن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم الإدارة العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات الإدارية والصكوك القانونية؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ والعمل بنشاط على نشر معلومات تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

8- وفي القرار 13/8 الصادر عن المؤتمر والمعنون "إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية"، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل المعني بمنع الفساد أن يدرج موضوعاً للمناقشة في اجتماعاته المقبلة بشأن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته. وناقش الفريق العامل ذلك الدور في اجتماعه الثاني عشر الذي عُقد في عام 2021. واسترشدت المناقشة بورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة (CAC/COSP/WG.4/2021/3).

9- وأثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ازدادت مخاطر الفساد في سياق جهود الحكومات للتصدي للحالات الطارئة والتعافي منها. وبذلك أصبح منع الفساد في عملية تخصيص حزم الاستجابة الاقتصادية الطارئة وتوزيعها أولوية رئيسية للعديد من الدول الأطراف، أثناء الجائحة وفي أعقابها على السواء. وفي هذا الصدد، أكدت الدول الأعضاء، في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021⁽²⁾، أهمية ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الفساد ومكافحته عند التصدي للأزمات والطوارئ الوطنية أو التعافي منهما. وإضافة إلى ذلك، سلّمت تلك الدول بالدور الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها من هيئات الرقابة ومهامها في دعم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشتراء العمومي.

10- وحث المؤتمر، في قراره 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها"، الدول الأطراف على أن تضع مبادئ توجيهية لاستخدام وإدارة إجراءات الاشتراء في حالات الطوارئ وتحسن القائم منها بحيث تُدمج فيها ضمانات لمكافحة الفساد على نحو يساعد في كفاءة الشفافية والرقابة والمساءلة في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها، من قبيل جهات منها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها من هيئات الرقابة.

(2) قرار الجمعية العامة دا-1/32، المرفق.

11- وشدد المؤتمر، في قراره 3/9 على الدور المحوري الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية، وكذلك على أهمية التعاون الدولي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية استخدام الموارد العمومية بكفاءة. وكما ذكر أعلاه، تناول الفريق العامل المعني بمنع الفساد هذا الموضوع في اجتماعه الرابع عشر في حزيران/يونيه 2023. واستندت المناقشات إلى ورقة معلومات أساسية عن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته، أعدتها الأمانة بالاستناد إلى الردود الواردة من الدول الأطراف (CAC/COSP/WG.4/2023/4).

باء - التدابير التي تخطط الدول الأطراف لاتخاذها أو التي اتخذتها من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتعزيز تنفيذ القرار 3/9

12- اتخذت الدول الأطراف، على النحو المبين أدناه، تدابير مختلفة من أجل تعزيز دور أجهزتها الوطنية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته بغية ضمان الامتثال الكامل للاتفاقية.

1- التدابير المتخذة لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفقاً للمبادئ الأساسية للنظم القانونية المعمول بها، ولتنفيذ سياسات تهدف إلى التشغيل الفعال لهذه الأجهزة، وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية، فيما يتعلق بضمان الإدارة السليمة للأموال العمومية والممتلكات العمومية

13- تقتضي الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية أن تقوم الدول الأطراف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئات التي تمنع الفساد ما يلزم من استقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له.

14- ويبين تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف المبلغة أن استقلالية أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة منصوص عليها في الدستور و/أو القانون. وتتعلق الأحكام التي تكفل الاستقلالية اللازمة لأجهزة الرقابة المالية والمحاسبة عادة بالتوظيف والتعيين والفصل من الخدمة وتخصيص ميزانيات كافية ومنظمة. وشددت معظم الدول الأطراف على أن أطرها التنظيمية تكفل الاستقلالية في سياق الركائز المبينة في إعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي أُقر في عام 2007. وفي هذا الصدد، أشارت توغو والجزائر والصين وملاوي واليونان إلى أنها قد اعتمدت مؤخراً تعديلات دستورية وتشريعية تهدف إلى زيادة تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لدى كل منها، بوسائل منها إصلاح نظمها لإدارة عمليات مراجعة الحسابات وتسلسلها الإداري.

15- وفي اليونان، ينص الإطار القانوني الجديد الذي اعتمد في عام 2021 على نطاق أوسع من عمليات المراجعة والضمانات لمصلحة مراجعي الحسابات والقضاة، وينشئ قسمين جديدين لمراجعة الحسابات يتوليان مسؤولية تنسيق جميع عمليات مراجعة الحسابات عبر الوحدات المحلية ومعالجة المسائل القانونية التي تنشأ في سياق عمليات المراجعة.

16- وأفادت إيطاليا بأن ديوان مراجعي الحسابات لديها قد اكتسب صلاحيات الوقاية ومراجعة الحسابات وتوقيع الجزاءات بعد إجراء إصلاح كامل لإطارها القانوني.

17- وإضافة إلى ذلك، أشارت عدة دول أطراف مبلغة إلى أنها بصدد وضع التعديلات الدستورية والتشريعية اللازمة لمواصلة تعزيز الاستقلالية الوظيفية والتشغيلية والمالية لأجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

18- وأفادت ملاوي بأن التعديلات التي أُدخلت على قانون مراجعة الحسابات العمومية في عام 2018 قد عززت قدرة المراجع العام للحسابات لديها على تزويد المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالعدد الكافي من الموظفين وتوظيف العاملين فيه وترقيتهم وتوقيع الجزاءات عليهم، إضافة إلى وضع حزم أجور مناسبة.

19- وفي حين أشارت معظم الدول الأطراف المبلغة إلى أن أجهزتها للرقابة المالية والمحاسبة تخضع للرقابة البرلمانية، فإن بعض الدول الأطراف، مثل أستراليا، عينت بالإضافة إلى ذلك مفتشا خاصا يتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وسلوكها. ففي إسرائيل، على سبيل المثال، عين البرلمان (الكنيست) مراقب الدولة ليقوم أيضا بمهام أمين المظالم الوطني، ومنحته صلاحية التصرف حيال الشكاوى الفردية.

2- التدابير المتخذة لتنفيذ سياسات تهدف إلى التشغيل الفعال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفقا للمبادئ والمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة فيما يتعلق بضمان الإدارة السليمة للأموال العمومية والممتلكات العمومية، وفي مجالات مثل الاشتراء العمومي

20- أشارت دول أطراف مبلغة عديدة، منها إكوادور والبحرين وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة ودولة فلسطين والسلفادور وشيلي وعمان وفرنسا وكوبا ونيكاراغوا واليونان، إلى أنها اعتمدت تدابير لتنفيذ سياسات تهدف إلى التشغيل الفعال لأجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تماشيا مع المبادئ والمعايير الواردة في المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

21- وأبلغت الجزائر عن إدخال تحسينات على إطارها القانوني الذي ينظم نظام الاشتراء العمومي، وبموجب الإطار المحسن يتعرض المخالفون إلى جزاءات محتملة في حال عدم الامتثال للمبادئ الأساسية المتمثلة في حرية الوصول والمساواة في معاملة مقدمي العروض في العطاءات التنافسية وشفافية إجراءات الاشتراء.

22- وأبرزت النمسا أن المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات تشكل الأساس لإجراءات المراجعة المنطبقة على البيانات المالية الاتحادية. وأشارت النمسا أيضا إلى أن ديوان مراجعة الحسابات لديها يتمتع بسلطة مراجعة التدابير الرامية إلى تنفيذ السياسات المتعلقة بالاشتراء العمومي.

23- وأشارت مصر إلى أن التعديلات التي أُدخلت على تشريعاتها المتعلقة بال عقود في عام 2022 قد وسعت نطاق تطبيق معايير المحاسبة الوطنية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، ليشمل جميع السلطات العامة ومستويات الحكومة الخاضعة للمراجعة.

24- وأبلغت فرنسا عن تعديلات قانونية اعتُمدت في عام 2022 كان من شأنها تعزيز ما يحظى به ديوان مراجعي الحسابات وغرف الحسابات الإقليمية والمحلية من صلاحيات في مجالي التحقيق وتوقيع الجزاءات. وقد أنشأت التعديلات التشريعية نظاما موحدا للمسؤولية المالية للمديرين العموميين والمسؤولين المفوضين بالإذن والمحاسبين. وتمثل الرقابة على العقود التي تمنحها المؤسسات العمومية جزءا من عمليات مراجعة الحسابات، وهي تستند إلى المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

25- وأفادت الفلبين بأن لجنة مراجعة الحسابات لديها قد وضعت دليلا لمراجعة الامتثال في عام 2019 يفى بالمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة 4000 بشأن مراجعة الامتثال (ISSAI 4000)، ودليلا لمراجعة الأداء في عام 2020 بغية تحسين تنفيذ ولايتها.

- 26- وأفادت عدة دول أطراف أيضا باعتماد تدابير لتعزيز أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتنفيذ سياسات تتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية الأخرى للمحاسبة ومراجعة الحسابات، بما في ذلك توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.
- 27- وأفادت أذربيجان، على سبيل المثال، بأن التعديلات التشريعية التي اعتمدها في عام 2018 تتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، وتعمل على تنفيذ المعايير المحاسبية التي تروج لها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- 28- وأشارت نيكاراغوا إلى أنها أدمجت نظامين آليين، هما نظام تقييم الرقابة الداخلية، الذي يتتبع التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الرقابة الداخلية تماشياً مع المعايير التقنية للرقابة الداخلية، والنظام المتكامل لمراقبة مراجعة الحسابات، الذي يتتبع جميع مراحل عملية مراجعة الحسابات (التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير).
- 3- **التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، بسبل منها إرساء نظام لمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتعلق بذلك من رقابة**
- 29- أبلغت الدول الأطراف عن اتخاذ طائفة من التدابير والإجراءات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة وفقاً للمبادئ والمعايير الوطنية والدولية.
- 30- وأبلغت الجزائر عن مبادرة إصلاح جارية تهدف إلى تنقيح الإطار التشريعي وآليات إدارة الأموال العمومية في البلد. ويشمل الإصلاح إعداد ميزانية وطنية متكاملة متعددة السنوات تتضمن توقعات سنوية مدعومة بنظم معدات وبرمجيات عالية الأداء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 31- وأفادت النمسا بأن ديوان مراجعة الحسابات اعتمد نهجاً لإدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من معايير لمراجعة الحسابات. وتتضمن التعديلات التي أدخلت على القانون الدستوري الاتحادي في عام 2022 على تقوية مركز رئيس الديوان، حيث أصبح تعيينه أو عزله من الخدمة يتطلب أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان بدلاً من أغلبية بسيطة.
- 32- وفي إكوادور، تولى مكتب المراقب المالي العام صلاحية إصدار التقارير ذات الصلة كشرط مسبق للبدء في عمليات الاشتراء العمومي، وذلك من أجل تعزيز دوره في منع الفساد.
- 33- وأفادت هنغاريا بأن اعتماد نظام متكامل لإدارة المخاطر قد حسّن إلى حد كبير قدرات مكتب مراجعة الحسابات الحكومية على إجراء عمليات مراجعة الحسابات وممارسة الرقابة الداخلية على إدارة الأموال العمومية.
- 34- وفي إسرائيل، ينشر مكتب المراقب المالي العام للدولة بيانات مالية متعلقة بالأحزاب والمرشحين في مختلف الانتخابات، بما في ذلك أسماء الجهات المانحة.
- 35- وأشارت الفلبين إلى أن دليل المحاسبة الحكومية لوحدات الحكم المحلي والوكالات الوطنية لديها يوائم السياسات والممارسات ذات الصلة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 36- وأبرزت جمهورية كوريا أن مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش لديها يتولى مراجعة حسابات جميع الوكالات والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، بما في ذلك مصرف كوريا. وللمجلس صلاحية التفتيش على العمل الذي تؤديه الوكالات الحكومية وفرادى الموظفين بغية تحسين تقديم الخدمات العمومية.
- 37- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن ديوان المحاسبة يعتمد بصورة متزايدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان الديوان قد أنشأ أفرقة متخصصة في الرقابة الإلكترونية والتحقق من كفاءة نظم المعلومات في تحقيق أهداف السلامة والدقة وأمن البيانات. وقد استخدمت الأفرقة تكنولوجيا متطورة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، لتحليل البيانات الضخمة.

- 4- التدابير المتخذة لتعزيز إجراء فحوص للأطر والإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة، بشكل دوري أو عند الاقتضاء، من أجل الوقوف على مدى فعاليتها في مكافحة الفساد
- 38- أفادت معظم الدول الأطراف بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجري فحوصا دورية بشأن فعالية الأطر والإجراءات المالية والمحاسبية ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد.
- 39- وفي كندا، أصدر مكتب المراجع العام للحسابات تعليمات بإجراء عمليات مراجعة خاصة للحسابات في خمس مؤسسات عمومية لتحديد ما إذا كانت هناك آليات مناسبة لإدارة مخاطر الاحتيال إدارة كافية. وتتناول عمليات المراجعة الخاصة للحسابات مجالات مثل عمليات الحوكمة، وتحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، والإجراءات المتخذة ردا على ادعاءات الاحتيال.
- 40- وأشارت شيلي إلى أن مكتب المراقب المالي العام قد وضع تعليمات وإجراءات محاسبية إلزامية تكفل الاتساق في سجلات المحاسبة العمومية. وقد يسر هذا الاتساق الإشراف على تنفيذ الميزانية الوطنية وتحديد المخالفات.
- 41- وأشارت الصين إلى أن المكتب العام للجنة المركزية والمكتب العام لمجلس الدولة قد استعرضا الإطار التنظيمي ذا الصلة ونقحا الأحكام المتعلقة بمراجعة المسؤولية الاقتصادية لكبار مسؤولي الحزب والحكومة وكبار موظفي المنشآت والمؤسسات المملوكة للدولة.
- 42- ولاحظت فرنسا أن ديوان مراجعي الحسابات وغرف الحسابات الإقليمية والمحلية تضع خرائط لمخاطر الاحتيال والفساد من أجل تقييم مدى قوة نظم الرقابة الداخلية، وتصدر توصيات لتعزيز تلك النظم أو استكمالها.
- 43- وبالمثل، لاحظت البرتغال أن ديوان مراجعي الحسابات لديها أصدر في عام 2021 توصيات محددة بشأن نظم الرقابة والإدارة، مع التركيز على تدابير منع الفساد ومكافحته. وشكلت تلك التوصيات جزءا من التقرير السنوي عن الحسابات العامة للدولة، الذي تُقيّم فيه أمور منها مستوى الامتثال للأطر المالية القائمة وفعاليتها.
- 44- وأشارت قطر إلى أن ديوان المحاسبة يضطلع بدور محوري في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العمليات والقرارات المالية من خلال مراجعة الحسابات والأنشطة المالية الخاصة بالكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة وفحص تلك الحسابات والأنشطة وتدقيقها وإصدار التوصيات بشأنها.
- 45- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن الديوان العام للمحاسبة يقيم النظم المالية والمحاسبية التي تستخدمها الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة للتحقق من مدى كفايتها وصلاحيتها وملاءمتها، ويقوم فعالية إجراءات الرقابة في الحد من المخالفات المالية والمحاسبية.
- 5- التدابير المتخذة من أجل التأكد من أن الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة تستجيب للنتائج التي تخلص إليها المراجعة، وتنفذ توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما فيها إجراءات الملاحقة الجنائية، من أجل ضمان الإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية
- 46- أبلغ العديد من الدول الأطراف المبلغة أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في إطار ولاية كل منها، قد حددت للكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة أطرا زمنية للإبلاغ عن الإجراءات التي اتخذتها في أعقاب عمليات مراجعة الحسابات. وأفاد معظم الدول الأطراف بأن متابعة توصيات مراجعة الحسابات ورصد تنفيذها يُدرجان ضمن المتطلبات المنصوص عليها في القانون.

47- وأفادت عدة دول أطراف، منها البحرين والجزائر ورومانيا وسلوفاكيا وعمان ومصر وميانمار وهنغاريا واليونان بأن المسؤولية الجنائية قد حُددت بالنسبة للكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة في حالة عدم الامتثال للتوصيات أو رفض التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو تزويدها بالمعلومات اللازمة.

48- وأشارت شيلي إلى أن المراقب المالي العام اعتمد خطة سنوية لاستعراض ردود الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة ويضطلع بأنشطة لمتابعة تنفيذ التعليمات والتدابير التصحيحية والأحكام، بسبل منها برنامج لدعم الامتثال أنشأه مكتب المراقب المالي العام بغية تقديم الدعم التقني للجهات التي تخضع حساباتها للمراجعة.

49- وأشارت إكوادور إلى أنها اعتمدت عدة تدابير لتشجيع الامتثال لتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب المراقب المالي العام، بما في ذلك إنشاء سجل رقمي ييسر على الكيانات العامة إدارة التوصيات، وتسجيل الإجراءات التصحيحية المتخذة لتحقيق الامتثال ووسائل التحقق من ذلك، والتنسيق مع الهيئات ذات الصلة لتقديم تقارير تتضمن مؤشرات تتعلق بالمسؤولية الجنائية.

50- وفي المكسيك، لدى كبير مراجعي حسابات الاتحاد صلاحية التطبيق المباشر للتعويضات والجزاءات المالية المقابلة الناتجة عن ملاحظاته وتوصياته، عند الاقتضاء، وصلاحية إقرار استحداث أنواع أخرى من الالتزامات الناشئة عن عدم الامتثال للقانون.

51- وذكرت جمهورية كوريا أن اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التوصيات طوعي، ومع ذلك، فإن المنظمات التي تخضع حساباتها للمراجعة ملزمة بتنفيذ التعليمات الصادرة عن مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش في غضون فترة محددة، دون فرض عقوبات على عدم القيام بذلك. ويقوم فريق إدارة المتابعة التابع للمجلس برصد عملية التنفيذ بانتظام، ويجري عند الاقتضاء عمليات تفتيش للمؤسسات التي تخضع حساباتها للمراجعة.

6- التدابير المتخذة من أجل تعزيز النزاهة والأمانة من خلال تطبيق مدونات لقواعد السلوك في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وخصوصا التدابير الرامية إلى مواءمة هذه المدونات مع مدونة الأخلاقيات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

52- يسلط الفصل الثاني من اتفاقية مكافحة الفساد الضوء على أهمية تعزيز الإدارة العمومية وفقا لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. وتقتضي الفقرة 1 من المادة 8 من الاتفاقية أن تعمل الدول الأطراف على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقا للمبادئ الأساسية للنظم القانونية لكل منها. وتعزز الفقرة 2 من المادة 8 من الاتفاقية هذا الشرط، حيث تقتضي أن تسعى الدول الأطراف إلى أن تطبق، ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية، مدونات أو معايير سلوكية من أجل أداء الوظائف العمومية على نحو صحيح ومشرف وسليم.

53- والقصد من مدونة الأخلاقيات التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والمعروفة باسم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ISSAI 130)، هو أن تكون نموذجا يُحتذى به في وضع مدونات الأخلاقيات الوطنية. وتستند هذه المدونة إلى خمسة مبادئ أساسية هي: النزاهة، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة، والسلوك المهني، والسرية والشفافية⁽³⁾. ويضطلع كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة بمسؤولية التأكد من أن مراجعي الحسابات التابعين له على دراية بالقيم والمبادئ الواردة في المدونة الوطنية للأخلاقيات، ومن أنهم يتصرفون وفقا لها⁽⁴⁾. وينبغي أن تُطبَّق المدونة على رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكبار موظفيها التنفيذيين، وفرادى مراجعي الحسابات، وجميع الأفراد الذين يعملون لدى المؤسسات المشاركة في أعمال المراجعة أو بالنيابة عنها.

(3) الرابط الشبكي: www.issai.org/pronouncements/issai-130-code-of-ethics/.

(4) المرجع نفسه.

54- وأشارت جميع الدول الأطراف المبلغة تقريبا إلى أن لديها مدونات للأخلاقيات و/أو مدونات لقواعد السلوك، إما نافذة أو في طور التعديل أو الإعداد. وأكدت دول أطراف عديدة، بما فيها أذربيجان، الإمارات العربية المتحدة، باراغواي، باكستان، البحرين، تايلند، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، عُمان، فرنسا، قيرغيزستان، مصر، المكسيك، أن مدونات الأخلاقيات و/أو مدونات قواعد السلوك الخاصة بها ممتثلة للمعيار ISSAI 130 وغير ذلك من المعايير الدولية، مشيرة إلى أن تلك المدونات تساهم في تعزيز المصادقية المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ونوعية عملها، فضلا عن ثقة الجهات التي تخضع حساباتها للمراجعة في عمل تلك الأجهزة.

55- وأفادت النمسا بأن ديوان مراجعة الحسابات قد أسهم في تعديل مدونة اتحادية لقواعد السلوك من أجل الأداء السليم للوظائف العمومية، وأنه يجري أيضا مراجعات خاصة لرصد تنفيذ تلك المدونة.

56- وأشارت كندا إلى أن موظفي مكتب المراجع العام للحسابات ملزمون بأن يشهدوا على أساس سنوي بأنهم يمتثلون لمدونة القيم والأخلاقيات والسلوك المهني التي وضعها المكتب.

57- وأفادت اليونان بأنه عقب اعتماد أطر قانونية جديدة تنطبق على مراجعي الحسابات وقضاة ديوان مراجعي الحسابات في عامي 2021 و2022 على التوالي، اعتمدت تدابير تأديبية لانتهاك مدونة قواعد السلوك ذات الصلة.

58- وأشارت المكسيك إلى أن كبير مراجعي حسابات الاتحاد اعتمد سياسة للنزاهة المؤسسية تشمل مدونة للأخلاقيات وأخرى لقواعد السلوك ومبادئ توجيهية لمنع تضارب المصالح.

59- وأفادت البرتغال بأن مراجعي الحسابات العاملين لدى ديوان مراجعي الحسابات يتسجلون في فعاليات تدريبية سنوية في مجال الأخلاقيات والنزاهة تماشيا مع مدونات قواعد السلوك والأخلاقيات ذات الصلة. وكذلك اعتمد ديوان مراجعي الحسابات قواعد جديدة لتنظيم واجبات موردي الديوان والخبراء المتعاقد معهم للقيام بمهام محددة في مجال مراجعة الحسابات.

60- وفي جمهورية مولدوفا، تشكل المبادئ التوجيهية الأخلاقية التي اعتمدها ديوان مراجعة الحسابات والتي تحدد المخاطر المحتملة على النزاهة المهنية جزءا لا يتجزأ من مدونة قواعد السلوك.

61- وأفادت جمهورية تنزانيا المتحدة بأن المكتب الوطني لمراجعة الحسابات أنشأ لجانا لمراقبة النزاهة والأخلاقيات تهدف إلى رصد امتثال الموظفين لمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك. وتتولى اللجان أيضا مسؤولية تقديم الآراء بشأن امتثال أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتعامل معهم المكتب لمعايير النزاهة.

7- التدابير المتخذة من أجل إقامة وتعزيز العلاقات بين المجالس التشريعية الوطنية والأجهزة العليا للرقابة

المالية والمحاسبة، وتشجيع المجالس التشريعية الوطنية على الاطلاع على ما تتوصل إليه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من نتائج لكي تؤخذ في الحسبان لدى ممارسة الوظائف البرلمانية

62- في حين أن المحاسبة السليمة والمراجعة الدقيقة للحسابات تشكلان أساس الإدارة الفعالة للأموال العمومية، تكفل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضا المساءلة المالية للوكالات الحكومية، وتشرف على مخصصات الميزانية وأوجه إنفاقها، وتستبين المشاكل أو التجاوزات المحتملة في هذا الصدد.

63- وأفاد معظم الدول الأطراف المبلغة بأن البرلمانات والهيئات المتخصصة، مثل المكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات أو المكاتب المسؤولة عن المراقبة المالية الداخلية، هي المعنية بوضع تدابير الرقابة والإشراف. وأشارت دول أطراف عديدة إلى أن أجهزتها للرقابة المالية والمحاسبة تتعاون تعاونا وثيقا مع برلماناتها، بما في ذلك بتقديم عروض إيضاحية وتقارير منتظمة عن أنشطتها إلى المجالس التشريعية الوطنية.

64- وأبلغت أذربيجان أن غرفة الحسابات لديها قد كُلفت بتقديم الآراء بشأن تنفيذ ميزانية الدولة ومشاريع الدولة الخارجة عن الميزانية ومشاريع القوانين والتقارير ذات الصلة وباستعراض تنفيذ كل ذلك من أجل جعل عملية الميزانية أكثر شمولاً وتشاركية.

65- وأشارت هنغاريا إلى أنه وفقاً لأحكام قانون مكتب مراجعة الحسابات الحكومية، فقد شارك رئيس مكتب مراجعة الحسابات الحكومية في صياغة التشريعات المتعلقة بالوضع القانوني للمكتب ووظائفه، وقواعد المحاسبة والإدارة المالية، والرقابة الداخلية على هيئات الميزانية. وقدم المكتب أيضاً توصيات بشأن التشريعات ذات الصلة إلى الجمعية الوطنية.

66- وأشارت الكويت إلى أن ديوان المحاسبة يقدم تقريره السنوي عن الحسابات الختامية إلى كل من الأمير والجمعية الوطنية ومجلس الوزراء ووزير المالية، وتعرض في ذلك التقرير ملاحظات مفصلة بشأن النتائج التي توصل إليها، بما في ذلك أي نقاط خلاف ذات صلة بين المكتب والكيانات الخاضعة لرقابته المالية.

67- وأفادت المكسيك بأن كبير مراجعي حسابات الاتحاد قد أنشأ، امتثالاً للولاية الدستورية ذات الصلة، لجنة معنية بالجودة لتتولى تدبير شؤون نظام إدارة الجودة بغرض الحفاظ على الجودة العالية لنتائج مراجعة الحسابات المقدمة إلى مجلس النواب.

8- التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما بين الهيئات المعنية بمنع الفساد ومكافحته

68- شددت الدول الأطراف المبلغة على أهمية التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في تعزيز جهودها الوطنية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. واعتُبر التعاون والتنسيق الدوليان أمرين أساسيين لاستبانة التحديات المشتركة والتصدي لها على نحو أفضل، وبناء الثقة، وسد الثغرات في التدابير التي تتخذها الحكومات من أجل التصدي للفساد.

69- وأفادت دول أطراف عديدة، منها الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، شيلي، عمان، فرنسا، الفلبين، قطر، بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة قد شاركت في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن طريق القيام، بالتعاون مع السلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، بتوفير المعلومات اللازمة لاستكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وعلى وجه الخصوص، أُبلغ عن مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الإجابة على أقسام القائمة المرجعية المتصلة بالمادة 9 من الاتفاقية، المتعلقة بالمشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية.

70- وشددت عدة دول أطراف، منها أذربيجان وإكوادور وألبانيا وبلغاريا وتوغو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور وشيلي وفرنسا ونيكاراغوا، على الدور المهم الذي تضطلع به هيئات حكومية دولية وهيئات إقليمية، مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومنظماتها الإقليمية⁽⁵⁾ والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد.

71- وكذلك أقرت عدة دول أطراف، منها إكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وشيلي وفرنسا ومصر، بدور برنامج إعلان أبو ظبي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في دعم تنفيذ قراري المؤتمر 13/8 و3/9 وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته. وفي هذا

(5) شددت الدول الأطراف المبلغة على وجاهة وأهمية المنظمات الإقليمية التالية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية، المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

الصدد، أبرزت الدول الأطراف مساهماتها في الدليل العملي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته، وعنوانه *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide*، الذي صدر في الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأبرزت شيلي أيضا أن مكتب المراقب المالي العام في شيلي، بصفته رئيس لجنة مكافحة الفساد عبر الوطني التابعة لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، قد دعم أول برنامج تدريبي إقليمي بشأن تنفيذ الدليل العملي.

72- وسلطت أستراليا الضوء على مساهمتها ضمن إطار الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين في إعداد خلاصة وافية للممارسات الجيدة في تعزيز دور مراجعة الحسابات في التصدي للفساد (*Compendium of Good Practices in Enhancing the Role of Auditing in Tackling Corruption*) تحت رئاسة الهند لمجموعة العشرين في عام 2023.

73- وأبرزت النمسا، بصفتها الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، دورها القيادي في التعاون الدولي وفي تيسير التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

74- وأبرزت شيلي أن مكتب المراقب المالي العام عضو نشط في مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وشبكة سلطات منع الفساد التابعة لمجلس أوروبا، وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وأنه يساهم من خلال وزارة الخارجية في أعمال الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف.

75- وأفادت الصين بأنها قادت، بصفتها رئيسة مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، مشروعاً بحثياً مدته ثلاث سنوات بشأن دور مراجعة الحسابات في جهود مكافحة الفساد وغسل الأموال في أكثر من 20 بلداً عضواً في المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وقد يسر المشروع البحثي تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد فيما بين أعضاء تلك المنظمة.

76- وأفادت إكوادور بأن مكتب المراقب المالي العام أنشأ هيئة تنسيق مشتركة بين المؤسسات لمنع الفساد، تضم ممثلين عن جميع فروع الحكومة الخمسة، بما في ذلك الحكومات المحلية، إضافة إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ونقابات العمال ووسائل الإعلام. ويتمثل هدف هيئة التنسيق في تعزيز الهيكل الوطني لمكافحة الفساد، وتنسيق وضع السياسات الوطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمجالات العمل المختلفة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

77- وأفادت عُمان بأنها أسهمت، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، في إعداد مبادئ توجيهية لزيادة كفاءة الأجهزة المسؤولة عن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتحسين أدائها.

78- وأشارت المملكة العربية السعودية إلى الأدوار البارزة التي اضطلع بها ديوانها العام للمحاسبة في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وشغل الديوان منصب النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة المنظمة، وترأس أيضاً لجنتها المعنية بالسياسات والشؤون المالية والإدارية واللجنة التوجيهية المعنية بالتعاون مع الجهات المانحة. وعلى الصعيد الإقليمي، تولى الديوان رئاسة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وشارك في اجتماعات دواوين المحاسبة الوطنية بالدول الأعضاء في مجلس

التعاون لدول الخليج العربية. وعمل الديوان كمثل دائم للمملكة العربية السعودية لدى فريق المشاركة الخاص بالأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التابع لمجموعة العشرين.

79- وأقادت الإمارات العربية المتحدة بأنها، إضافة إلى مشاركتها الواسعة في المحافل الدولية، ترأس عدة هيئات حكومية دولية تابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، مثل اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات المالية والمحاسبة، ومجموعة العمل المعنية بأثر العلم والتكنولوجيا على مراجعة الحسابات، وفريق الخبراء المعني بتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

9- التدابير المتخذة لتحسين تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبة وسائر الهيئات الحكومية العاملة في مجال مكافحة الفساد، لأغراض منها الأغراض الاستشارية

80- أشارت جميع الدول الأطراف المبلغة تقريبا إلى أنها تعزز التنسيق والتعاون من أجل تحسين تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وسائر الهيئات الحكومية من خلال جملة أمور، منها إنشاء مجالس وأفرقة عاملة ومنصات مخصصة مشتركة بين الوكالات تركز على جهود مكافحة الفساد، إضافة إلى إبرام اتفاقات ومذكرات تفاهم متخصصة.

81- وأشارت إكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر ورومانيا ومصر إلى أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة أسهمت بنشاط في صياغة تشريعات ذات صلة فيما يتعلق بمكافحة الفساد وفي تصميم الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة الفساد ورصد تنفيذها.

82- وأشارت البرازيل إلى أن وحدة مكرسة تابعة لمكتب المراقب المالي العام لديها تتسق المبادرات مع الوزارات التنفيذية والهيئات التنظيمية من أجل تعزيز التعاون والتواصل بين المسؤولين الحكوميين وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين.

83- وأقادت إكوادور بأنها صممت ونفذت نظاما وطنيا للنزاهة العامة ومكافحة الفساد يتألف من معايير وسياسات وبرامج ومؤسسات لدى جميع سلطات الدولة، وكذلك الحكومات المحلية، بهدف منع الفساد من خلال تعزيز النزاهة العمومية والشفافية والتنسيق فيما بين المؤسسات العمومية.

84- وأشارت فرنسا إلى انتداب قاض من ديوان مراجعي الحسابات بصفة دائمة إلى مكتب المدعي العام. بالإضافة إلى ذلك، انتُخب ممثل عن ديوان مراجعي الحسابات لأداء دور استشاري لدى هيئة اتخاذ القرار في الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة.

85- وأقادت هنغاريا بأن مكتب مراجعة الحسابات الحكومية أنشأ "مائدة مستديرة بشأن النزاهة"، بمشاركة وزير الإدارة العامة والعدل، والمدعي العام، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس هيئة المشتريات العمومية، ومحافظ المصرف الوطني الهنغاري.

86- وأقادت فيرغيزستان بأن غرفة الحسابات وقعت اتفاقات تعاون مع مكتب المدعي العام وأجهزة إنفاذ القانون من أجل تقديم تقييمات قانونية للمخالفات المحتملة المستبانه، مما شجع على نقل المواد والمعلومات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وتتص اتفاقات التعاون أيضا على تبادل التوصيات والمعلومات التحليلية بشأن منع الجرائم وكشفها ومعاقبة مرتكبيها.

87- وفي باراغواي، أنشأت الأمانة الوطنية لمكافحة الفساد بوابة الشفافية النشطة وتتعهدها، وهي تقتضي من جميع المؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية أن تقدم مجموعات محددة من البيانات بصورة استباقية كوسيلة لتعزيز الشفافية وتيسير المشاورات بين الهيئات العمومية.

- 88- وأشارت الفلبين إلى توقيع اتفاق بين لجنة مراجعة الحسابات ولجنة الخدمة المدنية ومكتب أمين المظالم لتنظيم السعي المشترك لتلك الهيئات من أجل مكافحة الفساد.
- 89- وأشارت جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أن مكتبها الوطني لمراجعة الحسابات يدعو بصورة متواترة خبراء من مكتب منع الفساد ومكافحته، بمن فيهم مدير إدارة التحقيقات الجنائية ومدير إدارة النيابات العامة، لحضور اجتماعات استشارية. وقد أنشأت الوكالات نفسها فريقاً عاملاً من مسؤولي الاتصال لتيسير تبادل المعلومات.
- 90- وأبلغت توغو عن إنشاء إطار للتشاور مع هيئات مراجعة الحسابات في إطار الاستراتيجية الوطنية من أجل منع ومكافحة الفساد والجرائم المماثلة. ويسر الإطار تبادل المعلومات والأدلة والاستخبارات بغية منع الفساد وكشفه والتحقيق مع مرتكبيه.

10- التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية، بسبل منها نشر النتائج التي توصلت إليها هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

- 91- أبلغت جميع الدول الأطراف تقريباً عن التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية في نظمها الوطنية لمراجعة الحسابات، وخصوصاً عن طريق نشر تقارير مراجعة الحسابات وتسليط الضوء على نتائجها، بالإضافة إلى نشر معلومات عن أنشطة سلطات مراجعة الحسابات على مواقع شبكية مخصصة، وفي بعض الحالات أيضاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- 92- وأشارت إكوادور إلى أن مكتب المراقب المالي العام، إضافة إلى نشر جميع تقارير مراجعة الحسابات والنتائج المحددة على بوابته الشبكية الرسمية، أنشأ قسماً للتشاور يسمح للجمهور باستعراض المعلومات، وأمر العمل، والإقرارات المقدمة تحت القَسَم بشأن الموجودات، والأسس القانونية والتنظيمية، والسجل الخاص بالشركات التي تخضع حساباتها للمراجعة.
- 93- وأفادت غواتيمالا بأن المراقب العام للحسابات يسهم بمعلومات في نظام المعلومات المتاح للاطلاع العام بشأن العقود وعمليات الاشتراء الخاصة بالدولة والنظام الوطني الخاص بالاستثمارات العامة، الذي يسمح للجمهور برصد المشاريع التي تنفذها الحكومة.
- 94- وأفادت إسرائيل بأنها وضعت صيغة موجزة جديدة لتقريرها، وبدأت في نشر ملفات صوتية رقمية (بودكاست) ومقاطع فيديو تسلط الضوء على عناصر هامة من تلك التقارير. وإضافة إلى ذلك، زاد البلد من أنشطته في مجال التوعية والدعوة، بسبل منها استضافة الطلاب والجمهور.
- 95- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن ديوان المحاسبة يتعهد نظاماً للبيانات المفتوحة، يحتوي على تقارير مراجعة الحسابات ونتائجها، ويعزز الشفافية ومشاركة الجمهور العام ويعمق الفهم لعمل الديوان وممارساته.

11- التدابير المتخذة لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتطوير مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته، بوسائل منها التدريب والتعليم وتبادل المعارف

- 96- وضعت دول أطراف مبلغة عديدة، بما فيها أذربيجان وإكوادور وبلغاريا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان وكندا وكوبا ومصر والمملكة العربية السعودية وميانمار والنمسا ونيكاراغوا وهنغاريا برامج لبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق مؤسسات تدريبية وتعليمية متخصصة، لتطوير مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته.

- 97- وأبرزت شيلي أن مركز دراسات إدارة الدولة، وهو هيئة تابعة لمكتب المراقب المالي العام، يتولى مسؤولية تشجيع النقاش بشأن الإدارة العمومية والنزاهة ومكافحة الفساد.
- 98- وأفادت كوبا بأنها أنشأت نظاما من المؤسسات لتتقيد الموظفين العموميين وتدريبهم بشأن مسائل النزاهة والشفافية فيما يتعلق بوظائفهم وإجراءاتهم الرامية إلى منع الفساد. ويوفر المراقب المالي العام لكوبا أيضا التدريب للهيئات العمومية على الإرشادات العملية للرقابة الذاتية الخاصة بنظام الرقابة الداخلية للحكومة، بالإضافة إلى حلقات عمل تتضمن تمارين عملية تستند إلى أوجه القصور الأكثر شيوعا التي استبينت في إجراءات المراقبة المنفذة.
- 99- وأشارت جمهورية كوريا إلى أن مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش لديها أنشأ مؤسسة متخصصة للتدريب والفكر تُعرف باسم معهد التدريب على مراجعة الحسابات والتفتيش.
- 100- وأبرزت تايلند أن مكتب مراجع الحسابات العام لديها أنشأ المعهد الحكومي لتطوير مراجعة الحسابات، الذي يشرف على تنمية قدرات الموظفين ويقدم منحا دراسية لفئة معينة من الموظفين العموميين للدراسة في الخارج وتلقي التدريب لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي أجزاء أخرى من آسيا وبقية العالم.
- 101- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة يعزز تأهيل موظفيه من خلال أكاديمية مكرسة لذلك، وكذلك من خلال الإدارة المعنية بالتدريب والتطوير المهني التابعة له. ويلتحق الموظفون أيضا ببرامج تدريبية سنوية تصل إلى 60 ساعة، إضافة إلى برنامج تدريبي مدته ستة أشهر للموظفين الجدد يُنفذ بالتعاون مع الوكالات الشريكة الوطنية والإقليمية والدولية.
- 12- **التدابير المتخذة لتمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أداء دورها في منع الفساد ومكافحته عند التصدي للأزمات وحالات الطوارئ الوطنية أو التعافي منها، لا سيما فيما يتصل بمهامها في التقيد بالسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشتراء العمومي**
- 102- أشارت عدة دول أطراف، بما فيها جمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا وشيلي وفرنسا وكندا وكوبا وميانمار والنمسا وهنغاريا واليونان، إلى أن جائحة كوفيد-19 تطلبت من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تظل يقظة وأن تكفل التقيد الصارم بمعايير وخطط مراجعة الحسابات، بما في ذلك تلك الناجمة عن الجائحة. وشددت عدة دول أطراف على أهمية المراجعة العمومية للحسابات في ضمان الفعالية في الصرف السريع للأموال والمزايا المقدمة في الحالات الطارئة واللازمة للتصدي للأزمات والطوارئ الوطنية⁽⁶⁾.
- 103- وأفادت النمسا بأن ديوان مراجعة الحسابات لديها أجرى عمليات خاصة لمراجعة الحسابات خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك مراجعة حسابات صندوق المشقة الذي أنشأته وزارة المالية الاتحادية والوزارة الاتحادية للشؤون الرقمية والاقتصادية لتقديم المساعدة المالية السريعة للأعمال التجارية البالغة الصغر والمتعاقدين المستقلين. ويصدر ديوان مراجعة الحسابات أيضا تقييمات دورية لمدى توافر ونوعية البيانات المتصلة بالصحة، وينشر استنتاجات من أجل إدارة الأزمات في المستقبل.
- 104- وأفادت إكوادور بأن مكتب المراقب المالي العام اتخذ تدابير إشرافية فورية لمعالجة الأزمات الوطنية، بما في ذلك في أعقاب الزلزال الذي وقع في عام 2016 وتقتشي جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال وضع

(6) انظر أيضا CAC/COSP/2023/19.

خطط لمراقبة التدخلات التي تنفذها الكيانات العمومية المسؤولة عن معالجة تلك الأزمات أو التي تساهم في معالجتها.

105- وأشارت فرنسا إلى أن ديوان مراجعي الحسابات وغرف الحسابات الإقليمية والمحلية أجريا عمليات مراجعة سريعة ومخصصة لاستخدام الأموال المخصصة للتصدي لحالات الطوارئ والتعافي منها خلال جائحة كوفيد-19 وفي أعقاب الحريق الذي اندلع في كاتدرائية نوتردام.

106- وأشارت رومانيا إلى أنه خلال حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تمكن ديوان مراجعة الحسابات لديها من زيادة عدد عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بالسلطات الوطنية والمحلية المسؤولة عن الصحة والشؤون الداخلية والسلامة والنظام العام والضمان الاجتماعي والنقل والاتصالات.

جيم- أنشطة الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر

107- نظر الفريق العامل المعني بمنع الفساد في دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه الرابع عشر في حزيران/يونيه 2023. ونظر الفريق العامل، ضمن إطار مناقشاته، في التطورات ذات الصلة التي طرأت بين اجتماعيه الثاني عشر والرابع عشر، وخصوصا اعتراف الجمعية العامة والمؤتمر بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشترء العمومي لمنع الفساد ومكافحته، بما في ذلك عند التصدي للأزمات والطوارئ الوطنية أو التعافي منها (CAC/COSP/WG.4/2023/5).

108- وفي هذا الصدد، نوه الفريق العامل أيضا ببرنامج إعلان أبوظبي الذي أطلقه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2021 لتعزيز تنفيذ قراري المؤتمر 13/8 و3/9، وبالذليل العملي المنشور في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته، وعنوانه *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide* (انظر أيضا الفقرتين 113 و114 أدناه).

109- ونظر الفريق العامل، ضمن إطار مناقشاته، في الكيفية التي يمكن بها للدول الأطراف تعزيز جهودها الرامية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعاونها مع هيئات مكافحة الفساد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل مثل مستويات الإلمام بالتكنولوجيا وتوافر هذه التكنولوجيا، ونطاق وفرص الوصول إلى الإنترنت.

110- وشجع الفريق العامل الدول الأطراف على إعطاء الأولوية للعمل من أجل تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات المشاركة في منع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال استبانة الممارسات والخبرات الجيدة وتبادلها. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها، لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية مكافحة الفساد وقراري المؤتمر 13/8 و3/9، بسبل منها برنامج إعلان أبو ظبي واستخدام الدليل العملي.

111- وفي الفقرة 18 من القرار 3/9، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل المعني بمنع الفساد واجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرهما من الهيئات الفرعية ذات الصلة، إدراج موضوع للمناقشة في اجتماعاتها المقبلة بشأن كيفية تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ناقش الفريق العامل ذلك الموضوع في اجتماعه الثالث عشر الذي عُقد في فيينا في الفترة من 15 إلى 17 حزيران/يونيه 2022. وتيسيرا لمناقشات الفريق العامل، أعدت الأمانة ورقة معلومات أساسية (CAC/COSP/WG.4/2022/2)

ورقة اجتماع (CAC/COSP/WG.4/2022/CRP.2) على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات ردا على مذكرة شفوية أصدرتها الأمانة في 23 شباط/فبراير 2022. وإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع خلال الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل (انظر CAC/COSP/WG.4/2022/5).

112- وإضافة إلى ذلك، نظر اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية في موضوع تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية في سياق التعاون الدولي واسترداد الموجودات خلال اجتماعه الثاني عشر المعقود في فيينا في الفترة من 4 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2023، وعُقدت حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع. وأعدت الأمانة ورقة اجتماع (CAC/COSP/EG.1/2023/CRP.1) تهدف إلى تقديم تحليل للمعلومات الواردة وتحديد الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التعاون الدولي واسترداد الموجودات. وأعدت ورقة الاجتماع على أساس المعلومات التي قدمتها الدول الأطراف ردا على مذكرة شفوية أصدرتها الأمانة في 1 حزيران/يونيه 2023، إضافة إلى المعلومات التي جُمعت من خلال آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وتقديم المساعدة التقنية، وذلك من أجل السماح بإجراء تحليل أكثر شمولاً⁽⁷⁾.

دال - أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

113- في الفقرة 20 من القرار 3/9، طلب المؤتمر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع الجهات التي تقدم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها ورهنا بتوافر الموارد اللازمة لذلك من خارج الميزانية، فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وواصل المكتب تعزيز التعاون بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفقا لقراري المؤتمر 13/8 و 2/9، وذلك في المقام الأول من خلال برنامج إعلان أبو ظبي. والمنشور المعنون *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide*، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 هو منتج معرفي رئيسي قُدم في إطار هذا البرنامج وأعد بالاستعانة بمساهمات من أكثر من 150 خبيرا من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في 50 بلدا.

114- وروج المكتب لاستخدام الدليل العملي من خلال سلسلة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية. وعُقدت حلقة العمل الأولى في المكسيك في أيلول/سبتمبر 2022 بمشاركة أجهزة مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من 20 بلدا في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونُظّم هذا الحدث بدعم من مكتب المراقب المالي العام في شيلي بصفته أمانة منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وعُقدت حلقة العمل الإقليمية الثانية في بانكوك في الفترة من 14 إلى 16 آذار/مارس 2023 بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد من 24 بلدا عضوا في المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وأخيرا، عُقدت حلقة العمل الإقليمية الثالثة، التي استهدفت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد من 13 بلدا عضوا في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، في أبو ظبي في الفترة من 26 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2023. ومن المقرر عقد حلقات عمل إقليمية إضافية في عامي 2023 و 2024 لتعزيز استخدام الدليل العملي.

(7) انظر أيضا الوثيقتين CAC/COSP/2023/11 و CAC/COSP/2023/17.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

115- تُبرز المعلومات الواردة في هذه المذكرة اتساع نطاق التدابير التشريعية والإدارية التي اعتمدها الدول الأطراف المبلغة لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية للمؤتمر والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وتناولت الردود طائفة من المسائل، منها الاستقلالية التي تتمتع بها تلك الأجهزة وفقاً للمبادئ الأساسية للنظم القانونية الداخلية، والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد، والتدابير الرامية إلى تعزيز العلاقات مع الهيئات التشريعية الوطنية، والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتنمية مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته.

116- ولعل المؤتمر يود أن يركز مداولاته على التقدم المحرز والتحديات القائمة فيما يتعلق بتنفيذ القرارين 13/8 و3/9، وأن يوصي بالتدابير التي ينبغي اتخاذها في المستقبل في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، لعل المؤتمر يود أيضاً أن يستفيد من الاستنتاجات والتوصيات التي قدّمها الفريق العامل المعني بمنع الفساد في اجتماعاته السابقة، بما في ذلك اجتماعه الرابع عشر المعقود في حزيران/يونيه 2023.

117- ولعل المؤتمر يود أن يسلط الضوء على الحاجة إلى توفر موارد كافية من خارج الميزانية من أجل مواصلة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمنع الفساد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وفيما يتعلق بتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، لعل المؤتمر يود أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك من خلال التعاون في المبادرات القائمة وكذلك استحداث مسارات عمل جديدة، وتوفير الموارد المالية، وبخاصة في شكل مساهمات متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة من خارج الميزانية.